



تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة دول العالم العربي -

Promoting financial inclusion as a mechanism for achieving financial stability-A case study of countries in the Arab world-

عزاوي أسامة¹، رفاع توفيق²

Azzaoui.oussam, Reffaa.toufi

¹جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ✉Azzaoui.oussama@univ-alger3.dz

²جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ✉Reffaa.toufik@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2020/ 12 /24

تاريخ الاستلام: 2020/12/07

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقديم الإطار العام للشمول المالي، من مفاهيم، أهداف، أبعاده وأهم المؤشرات الأساسية لقياسه، إضافة إلى متطلبات تعزيزه ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، كما تم التطرق إلى دراسة وتحليل لواقع الشمول المالي في العالم العربي وذلك من خلال أبرز مؤشراته الجزئية المعتمدة من طرف البنك العالمي والمتمثلة في نسبة السكان الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية، نسبة المدخرين وسلوك الاقتراض، المنهج المستعمل في الدراسة هو المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، خلصت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي بالرغم من تحسنه في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي في العالم العربي، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي، تعزيز الشمول المالي، الاستقرار المالي.

تصنيفات JEL: G21, G51, G53.

*المؤلف المراسل: عزاوي أسامة ، ✉Azzaoui.oussama@univ-alger3.dz

ABSTRACT

The study aims at providing the general framework for financial inclusion, including concepts, objectives, dimensions and the most basic indicators for its measurement, as well as the requirements for strengthening it and its role in achieving financial stability. A study and analysis of the reality of financial inclusion in the Arab world was also addressed through the World Bank's most notable micro-indicators, namely, the proportion of people with accounts in financial institutions, the proportion of savers and the behavior of borrowing, the curriculum used in the study is descriptive and analytical. The study concluded that the Arab region still has the lowest levels of financial inclusion in the world, although it has improved in recent years.

Key words: Financial inclusion in the Arab world, financial services, indicators of financial inclusion, promoting financial inclusion, financial stability.

JEL Classification: G21, G51, G53.

1. مقدمة

يقصد بالشمول المالي تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد، المجتمعات والمؤسسات، أكدت دراسات اقتصادية على وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة والاستقرار المالي، وقد حظي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار وأصبح يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم.

يهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع على الخدمات المالية، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة ذات الدخل المنخفض والمحدود، ويؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم، ويساهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية، فالأزمات المالية العالمية ألفت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية ربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

مما سبق وللتعرف أكثر على الشمول المالي وسبل تعزيزه خاصة في دول العالم العربي نطرح إشكالية التالية:

ماهي آليات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره أداة لتحقيق ودعم الاستقرار المالي؟

من خلال الإشكالية يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالشمول المالي؟ وما هي آليات و متطلبات تعزيزه؟

2. ما علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي؟

3. ما هو التقدم المحقق لدول العالم العربي في مجال الشمول المالي؟

1.1 أهمية البحث:

يعتبر موضوع الشمول المالي من بين أهم المواضيع في الوضع الراهن، حيث لاقى اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أبدت دول العالم العربي اهتمامها به نظرا للإيجابيات التي يعود بها على التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وهذا في ظل السعي نحو تحقيق الأفضل خلال السنوات القادمة .

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء وتحليل ظاهرة الشمول المالي وتحديد مفاهيمه، متطلباته ومؤشرات قياسه، إضافة إلى أهميته في تحقيق الاستقرار المالي وسبل تعزيزه مع إبراز مدى تقدم دول العالم العربي في الشمول المالي.

3.1 منهجية الدراسة:

للتمكن من دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف محاوره والتي تتمثل في:

✓ المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

✓ المحور الثاني: الشمول المالي في الدول العربية

4.1 الدراسات السابقة:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة بوطلاحة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، بعنوان واقع الشمول المالي و تحدياته الأردن و الجزائر نموذجا ، مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد (04)، العدد (02)، سنة 2020، هدفت الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي و سبل تعزيزه و أهم مؤشرات و من ثم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر و الأردن، توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي في الجزائر و الأردن بالرغم الجهود المبذولة مازال لم يواكب المستوى الذي يشهده باقي دول العالم .
- دراسة صورية شني، السعيد بن لخصر، بعنوان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد (04)، العدد (01) سنة 2019، جامعة المسيلة، هدفت الدراسة إلى البحث حول مستوى الشمول المالي بجمهورية مصر العربية و قد خلصت الدراسة إلى أن مصر حققت أشواطاً كبيراً لتطوير مؤشرات الشمول المالي بها و هذا نتيجة إستراتيجيتها التنموية و التي أعطت اهتماماً كبيراً بتطور الشمول المالي تجلت أساساً في تقديم خدمات و منتجات مالية متطورة و بأسعار معقولة .
- دراسة فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، بعنوان تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة شلف، سنة 2019، هدفت الدراسة إلى دور الشمول المالي في

تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربية، من خلال عرض أهم المؤشرات وتوضيح التحديات والآليات لتعزيزه باعتباره هاما لتحقيق الاستقرار المالي، توصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي يبقى أقل من مستوى المطلوب مقارنة بدول العالم حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني إستراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي .

- دراسة فضيل البشير ضيف، بعنوان واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد (06)، العدد (01)، سنة 2020، جامعة الجلفة. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئ وأهميته، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عقبات تحول دون الشمول المالي مما استلزم الأمر وضع توصيات تستدعي ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيم ورفع مستوياته.

2. الإطار النظري للشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل المؤسسات المالية والمختصين الماليين على حد سواء، إضافة إلى صانعي القرار في مختلف دول العالم، مما أدى إلى ظهور العديد من مفاهيم له سيتم عرضها كالتالي:

1.2 نشأة الشمول المالي و تطوره:

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وانحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، و قد ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين (G20) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.(بوظلاعة ، ساعد بخوش ، و بوقرة ، 2020، صفحة 146)

في 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية

لمساعدة الفقراء (CGAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. (جازية، 2020، صفحة 99)

2.2 تعريف الشمول المالي

يمكن أن نعرف الشمول المالي من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي والمهتمة به ومنها:

• يعرف البنك الدولي الشمول المالي:

على أنه «إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين) ويتم تقديمه لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (شني و بن لخضر ، 2019، صفحة 106)»

• تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE):

« الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والحاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (بن قيدة و بوعافية ، 2018)»

• كما تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):

بأنه «وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً (فلاق ، حمدي ، و صليحة ، 2019، صفحة 3)»

• الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي:

«على أنه تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة». ويشمل العوامل أو السمات التالية:

- ✓ الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- ✓ الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- ✓ توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين.

✓ الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة

• ويعرفه بنك الاحتياطي الهندي:

بأنه «تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة وهو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفء، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة (فلاق ، حمدي ، و صليحة ، 2019، صفحة 3)»

• بنك الجزائر:

«عرفه على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق المستهلكين الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب.(بنك الجزائر، 2016)»

3.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

انشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتغال العالمي الجديد Global Findex الذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية. يتم إجراء مقارنات دولية وإقليمية من خلال هذه البيانات لمعرفة مدى قدرت الدول على تحقيق الشمول المالي و تطوره (سيد عمر و بن عبد الفتاح ، 2020، صفحة 66) نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي (بن رجب، 2018، صفحة 4) :

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

• نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى .

• الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)

• عدد المعاملات (لإيداع والسحب)

- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة .
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية .
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية .

البعد الخامس : التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم .
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)

4.2 أهمية وأهداف الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول حيث تعددت أهميته وأهدافه ونذكر البعض منها:

- يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي :

حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليًا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار.

• تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية:

لغرض تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

• يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

فتمعيم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي. (بوطلاعة، ساعد بخوش، و بوقرة، 2020، صفحة 147)

• يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:

وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل و بفئات محددة من جهة و من جهة أخرى مثل المرأة و الشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها، يضاف إلى ما تقدمه الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطالة و الفقر و تحسين توزيع الدخل و رفع مستوى المعيشي (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 2017، صفحة 6)

5.2 آليات تعزيز الشمول المالي:

أ. دعم البنية التحتية المالية:

إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي: (بن قيدة، و بوعافية، 2018، صفحة 95)

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التامين وغيرها
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من التطورات تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

ب. الحماية المالية للمستهلك:

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية. تزويد المعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظماً لأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

ج. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات المجتمع:

لتيسير حصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والفئات الهشة والمؤسسات والمنشآت متناهية الصغر والصغير والمتوسطة، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة وتطوير الخدمات والمنتجات المالية، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

د. التثقيف المالي:

ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي. ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، كما يساعد المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجة مخاطرة. (بنك الجزائر، 2016، صفحة 5)

6.2 علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

يعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه: "الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمكوناته: الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنية التحتية للأسواق، قادرة على تحمل الصدمات، وهو ما يستوجب تميز النظام المالي بثلاث خصائص ممثلة في القدرة على القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين بطريقة فعالة ومنظمة، ودقة تقييم المخاطر المالية وكفاءة إدارتها، والقدرة على امتصاص المفاجآت والصدمات المالية أو تلك التي مصدرها الاقتصاد الحقيقي.

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة تقوم على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي حيث يستند تطبيق هذه السياسة على العناصر الآتية:

- يمكن الشمول المالي من تعزيز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية.
- الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة (الابتكار المالي الرقمي).
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع الغير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها.
- يمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملاً قوياً لنمو قوي وشامل حيث أن المعلومات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي في الآونة الأخيرة، قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وأن الاستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية (حمدوش، 2021، صفحة 80).

3. الشمول المالي في العالم العربي

معظم اقتصاديات الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على نموها من أهمها ضعف البنية التحتية، تواضع معدلات الاستثمار، ارتفاع مستويات المديونية والفقر والبطالة، ويساهم الارتقاء بالشمول المالي إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطالة و الفقر و رفع المستوى المعيشي، حسب آخر الدراسات وبالاعتماد على معطيات صندوق النقد العربي شهد العالم العربي تحسن في مؤشرات الشمول المالي بفضل الجهود والاستراتيجيات الدول المبذولة من أجل تعزيزه، إلا أنه لا زالت تلك المؤشرات أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم، سيتم عرض أهم مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي:

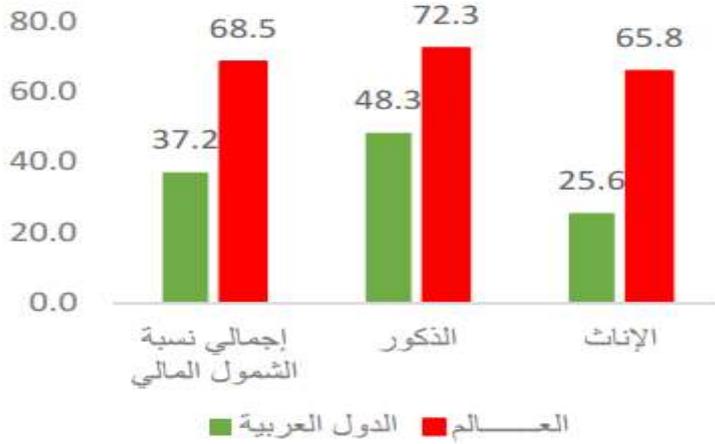
1.3 مؤشر ملكية الحسابات:

الشكل 1 : يوضح نسبة المواطنين التي تزيد أعمارهم عن 15 سنة و يمتلكون حساباً لدى مؤسسة مالي



المصدر : برينه ، عبيد ، و أعطيه، (2019) الشمول المالي في الدول العربي ، الجهود والسياسات و التجارب ، صندوق النقد العربي ص 12

الشكل 2 : نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية للعالم و الدول العربية مع تصنيف ذكور و الإناث



المصدر: الطيب حنان، صندوق النقد العربي، الشمول المالي سلسلة كتب التوعية، 2020.

من خلال الشكل رقم 01 و الشكل رقم 02 اللذان يوضحان مؤشر ملكية الحسابات المالية للأشخاص البالغين من 15 سنة للعالم و دول العالم العربي :

- فقد بلغ هذا المؤشر نسبة 37 % للدول العربية مقابل نسبة 69 % للمتوسط العالمي وذلك بالنسبة لسنة 2017
- حسب معطيات صندوق النقد العربي ارتفعت نسبة السكان الدول العربية البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين من 22.3 % في سنة 2011 إلى 37.2 % في سنة 2017 .
- نسبة 73 % من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية في الدول العربية.
- نسبة الذكور الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية تفوق الإناث في العالم و خاصة دول العالم العربي
- نسبة 48.3 % من إجمالي الذكور يمتلكون حسابات مالية أما بالنسبة للإناث فهي تقدر بـ 25.6 % من إجمالي الإناث و هذا حسب إحصائيات 2017 للصندوق النقد العربي للدول العربية.

الجدول 1 : إحصائيات السكان البالغين (ذكور و اناث) الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية للدول العربية لسنة 2017/2014/2011 :

| 2017 | | | 2014 | | | 2011 | | | / |
|--------|------|-------|--------|------|------|--------|------|------|--------------------------|
| الجموع | ذكور | إناث | الجموع | ذكور | إناث | الجموع | ذكور | إناث | |
| 88,2 | 92,7 | 75,4 | 83,7 | 90 | 66,7 | 59,7 | 68,6 | 48,8 | الإمارات العربية المتحدة |
| 82,6 | 86,3 | 73,5 | 81,9 | 90,2 | 64 | 64,5 | 79 | 79,6 | البحرين |
| 79,8 | 83,3 | 58,2 | 72,9 | 79,3 | 61,1 | 86,8 | 92,7 | 15,2 | الكويت |
| 71,7 | 80,5 | 59,5 | 69,4 | 75,3 | م.غ. | 46,4 | 72,7 | م.غ. | السعودية |
| 44,8 | 56,7 | 29,3 | 46,9 | 62,4 | 40,1 | 37 | 49,4 | 20,4 | لبنان |
| 42,8 | 56,3 | 26,6 | 50,5 | 60,9 | 15,5 | 33,3 | 46,4 | 17,4 | الجزائر |
| 42,5 | 56,3 | 28,4 | 24,6 | 33,3 | 20,7 | 25,5 | 7,33 | م.غ. | الأردن |
| 36,9 | 45,7 | 27 | 27,4 | 34,2 | 9,3 | م.غ. | م.غ. | م.غ. | تونس |
| 32,8 | 38,7 | 27 | 14,1 | 18,8 | 9,3 | 9,7 | 12,7 | 6,5 | مصر |
| 25 | 34,4 | 15,96 | 24,4 | 27,3 | 21,2 | 19,4 | 28,7 | 10,2 | فلسطين |
| 22,7 | 25,8 | 19,5 | 11 | 14,6 | 7,4 | 10,6 | 13,5 | 7,5 | العراق |
| 20,5 | 26,3 | 15,5 | 22,9 | 24,8 | 21,1 | 17,5 | 23,3 | 12,1 | موريتانيا |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020 .

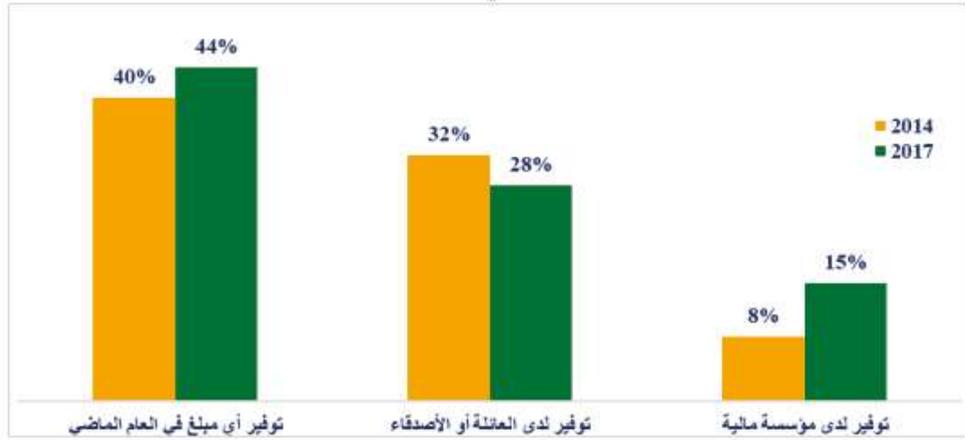
من خلال الجدول نلاحظ :

- تواجد تباين كبير بين دول العالم العربي بالرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات بين عامي 2011 و 2017 .
- نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث في ملكية الحسابات لدى جميع الدول و في جميع السنوات .
- في سنة 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 88 % و 83 % و 80 % على التوالي و حتى السعودية بنسبة 72 %.
- في حين لا تتجاوز هذه النسبة الرقم 40% في كل من موريتانيا، العراق، فلسطين، مصر و تونس.
- ملكية الحسابات بالنسبة للأردن، الجزائر و لبنان هي 42.5 % و 42.8 % و 44.8 % على التوالي لسنة 2017.
- نلاحظ أن الجزائر في سنة 2011 بلغت النسبة 33.3 % و تطورت بشكل ملحوظ في سنة 2015 لتقدر في سنة 2017 بـ 42.8 %.

2.3 مؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية (الادخار):

حسب مؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لدى الدول العربية، و من خلال الشكل رقم 03 ففي جانب الادخار لازالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى، بالرغم من أنها تضاعفت تقريبا ب 8 % من سنة 2014 لتصبح 15% في سنة 2017.

الشكل 3: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية -2014-2017

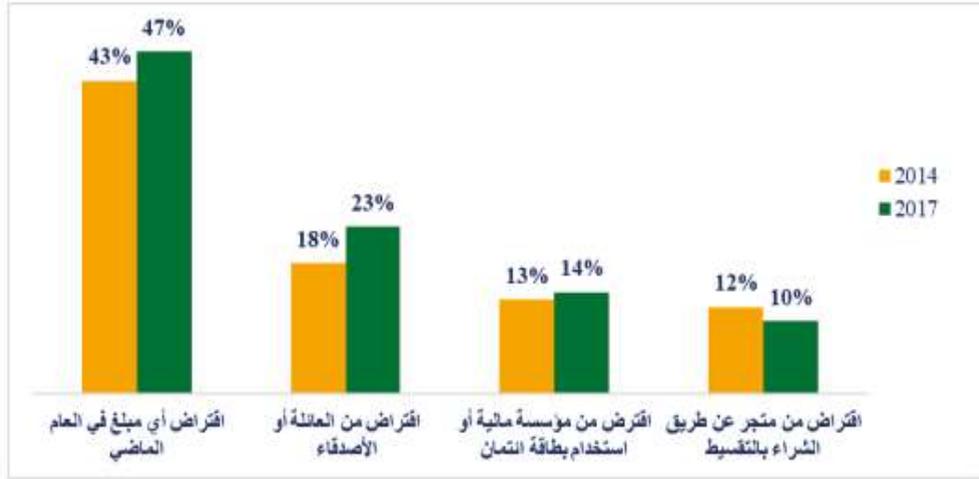


المصدر: برنيه، عبيد، و أعطيه، (2019) الشمول المالي في الدول العربي، الجهود و السياسات و التجارب، صندوق النقد العربي ص 17

3.3 مؤشر الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية (الاقتراض):

حسب هذا المؤشر و من خلال الشكل رقم 04 لازالت النسب لدى الدول العربية دون المتوسط و تستدعي المزيد من الجهد لرفعها حيث ارتفعت بشكل طفيف، قدرت ب 14 % سنة 2017 مقارنة ب 13 % سنة 2014 أما على المستوى دول العالم فقد كانت النسبة أعلى بكثير من النسبة لدى الدول العربية حيث بلغت 23 % سنة 2017 في حين كانت النسبة 22 % سنة 2014.

الشكل 4: سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين البالغين



المصدر: برنيه، عبيد، و أعطيه، (2019) الشمول المالي في الدول العربي، الجهود و السياسات و التجارب، صندوق النقد العربي ص 19

4. الخاتمة:

إن الاهتمام بالشمول المالي أصبح ضرورة تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة عموماً وكذا تنمية المالية على وجه الخصوص، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة، بطريقة مستدامة ومسؤولة لكل فئات المجتمع خاصة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، فسهولة الوصول والحصول على حسابات لدى مؤسسات مالية هو خطوة البداية للشمول المالي، فالحسابات تسمح بالادخار وتبادل المدفوعات وتعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات

وفي مواجهة الأزمات المالية، ومن خلال ما تم عرضه في دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التوصيات:

النتائج:

- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة و تعزيز من الاستقرار المالي، المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم، من هذا المنطلق يجب أن يكون الشمول المالي في قلب وصلب الهيئات المالية في الدول العربية.

- يعد الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول، والذي يؤدي إلى تعزيز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- حسب مؤشر ملكية الحسابات المالية للأشخاص البالغين من 15 سنة بلغت نسبته 37 % للعالم العربي مقابل نسبة 69 % للمتوسط العالمي و هي نسبة ضعيفة.
- نلاحظ بأن نسبة الإناث أقل بكثير من نسبة الذكور في امتلاك الحسابات لدى المؤسسات المالية، حيث ترجع صندوق النقد العربي هذا الانخفاض بأنه هناك محدودية في الفرص المتاحة للمرأة في عدد من الدول العربية، للمشاركة والاستفادة من الخدمات المالية خاصة فيسوق العمل، بالتالي فالشمول المالي للمرأة يساعدها على التمكين الاقتصادي بما من شأنه مساعدة أسرتها ومجتمعها.
- رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي خلال سنة 2017، حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة نسبة 14% إلا أنه يبقى ضعيفاً ودون المستوى فسلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء.

توصيات:

- تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات المالية مع إتاحة التمويل بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية.
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، مع تطوير أنظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، إضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي احتياجات كافة العملاء وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي
- التركيز على الفعل التعاوني من خلال تفعيل التآزر بين المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة في الشمول المالي، إلى جانب تعميق الشراكة بين كلمن القطاع العام والخاص، من أجل الإسهام في تحقيق تعميم الوصول إلى الخدمات المالية في الدول العربية.

5. المراجع:

المؤلفات:

1. الطيب، حنان، صندوق النقد العربي، (2020)، الشمول المالي، سلسلة كتيبات التعريفية، أبوظبي: صندوق النقد العربي، تم الاسترداد من صندوق النقد العربي؛
2. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، (2017)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي ؛
3. أمانة محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، (2015)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي؛
4. جلال الدين بن رجب، (2018)، احتساب مؤشر مركب الشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، أبوظبي - الإمارات: صندوق النقد العربي، تاريخ الاسترداد 2021، من صندوق النقد العربي؛
5. يسرى برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية.

المقالات:

1. أيمن بوزانة، وفاء حدوش، (2021)، واقع تأثير سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12 (1)، 71-87؛
2. حسينة جازية، (2020)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16 (2)، الصفحات 97-114؛
3. زهيدة سيد اعمر، و دحمان بن عبد الفتاح، (مارس، 2020)، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال افريقيا -، مجلة التكامل الاقتصادي، 8 (1)، الصفحات 63-79؛
4. صليحة فلاق، معمر حمدي، و حفيفي صليحة، (ديسمبر، 2019)، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، 7 (4)، الصفحات 1-14؛

5. صورية شني، و السعيد بن لخضر ، (2019) ، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 4(1)، الصفحات 104-129؛
6. عبد الرحمن عبد الدايم سلوى، (2019) ، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي و أثرها على تحسين أداء البنوك المصرية، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، 23(3)، الصفحات 63-1
7. فضيل البشير ضيف، (2020) ، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 6(1)، الصفحات 471-485؛
8. محمد بوطلاعة ، حسينة ساعد بخوش ، و كريمة بوقرة ، (جوان، 2020) ، واقع الشمول المالي و تحدياته - الأردن و الجزائر نموذجا -، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 4(3)، الصفحات 143-158؛
9. مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية ، (2018) ، واقع و آفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 9(1)، الصفحات 90-105.

مواقع أنترنت :

1. بنك الجزائر، (افريل، 2016) ، الشمول المالي، تم الاسترداد من بنك الجزائر : <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf>